وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم : العلوم السياسية.
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: تنظيمات إدارية وسياسية
تخصص: إدارة وحكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: زكي حاجي

تحت عنوان

دو منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في

الجزائر 2010-2015

لجنة المناقشة:

بن مرزوق عنترة	جامعة محمد بوضياف -المسيلة-	رئيســـا
بلعسل محمد	جامعة محمد بوضياف -المسيلة-	مشرفا و مقررا
زايدي عبد العزيز	جامعة محمد بوضياف –المسيلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

إلى بلد المليون ونصف المليون شهيد

إلى من ضحوا بأرواحهم في سبيل الوطن شهدائنا الأبرار

إلى من سهرت الليالي تغمرنا بحنانها وعطفها إلى من علمتنا الأخلاق الفاضلة

إلى من تعبت من أجل راحتنا إلى أمي الحبيبة

إلى من كان عوننا وسندنا في الحياة إلى من كرس حياته لإسعادنا

إلى الذي رعانا وأنشأنا نشأة صالحة إلى أبي الغالي

إلى من شاركوني كل أفراحي إلى أخواتي

شكر وعرفان

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه وعونه لنا في اتمام هذا العمل المتواضع
وإنه لشرف لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل

بلعسل محمد الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة،
وقدم لي يد العون والمساندة، ولم يبخل علي بوقته وجهده، فكان
لإرشاداته الأثر الكبير في انجاز هذا العمل.

كما أتوجه بشكري الى اللذين أفادوني بنصائحهم القيمة والذين زودوني بالمادة العلمية.

الى كل عمال المكتبات، وأخص بالذكر مكتبة
روان للخدمات الجامعية

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة نقاشا فعالا ومتنوعا حول إعادة مفهوم المجتمع المدني والإشكاليات المرتبطة به، حيث يحظى بإهتمام كبير وواسع النطاق ضمن الخطاب التنموي العالمي، ويعتبر لازمة ضرورية في كل سياسة دولية، حيث أن الإشارة إلى المجتمع المدني كفاعل له مقارباته ونظرياته التي تؤكد على أهميته البالغة من خلال فعاليته في تعزيز احتمالات التنمية.

فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك إمكانية مشاركته الدولة والقطاع الخاص في إقرار السياسات العامة؛ وفي مقابل ذلك عرف العمل التنموي أهمية كبيرة عالميا بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة كتلوث المصادر البيئية ونقص المياه، من هنا تضافرت الجهود وكذلك سعي المجتمع لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، حيث أصبحت هذه الأخيرة من أهم المواضيع التي تشغل العالم ولاقت إهتماما واسعا من طرف العديد من الملتقيات العلمية والندوات والمؤتمرات، حيث أن دراسة المجتمع المدني تدفع إلى مناقشة دوره وكيفية فعاليته في تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال هذا فإن الجزائر مرت بعدة تطورات اقتصادية، اجتماعية وسياسية وكذلك نمو وتطور منظمات المجتمع المدني والدور الذي تلعبه إلى جانب عمل الحكومة عن طريق التدخل والمساعدة والمشاركة من أجل الوصول إلى حلول للمشاكل والأزمات.

✓ أهمية الموضوع

انطلاقا مما سبق يتبين أن موضوع دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر هو موضوع بالغ الأهمية، من خلال أنه يكتسي أهمية علمية وعملية، حيث تكمن أهميته العلمية في أنه موضوع هام لدى الكثير من والمؤتمرات وذلك من خلال دراسة أهم المحاور التي اهتمت بجوانب الموضوع والتزود العلمي والمعرفي واكتساب الخبرة حول الموضوع، فيما تتمثل الأهمية العملية في ما مدى تطبيق تلك الرؤى والنظريات والاستراتيجيات المدروسة على أرض الواقع وكيفية عملها وتسييرها.

ومن خلال تركيز المؤتمرات العالمية والملتقيات العلمية التي اهتمت بالموضوع على الارتباط الوثيق بين البشر والبيئة، والتي تمثلت في بدايتها حول مؤتمر استكهولم سنة 1972 في السويد حول البيئة الإنسانية والتنمية البشرية، ومؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 في البرازيل حول البيئة والتنمية، وكذلك مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002 في جنوب إفريقيا والذي سمي بمؤتمر التنمية المستدامة وصولا إلى مؤتمر قمة المناخ بكوبن هاغن سنة 2010.[1]

من خلال هذه المؤتمرات أصبح دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة مطلبا أساسيا. وفي السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني ومشاركته مع القطاع الخاص في صنع القرارات التنموية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص دور الدولة والتخفيف عليها.

✓ **أهداف الدراسة**

تتمثل الدراسة في مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في:

- دراسة كيفية فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- الخروج باقتراحات وتوصيات إجرائية تهدف إلى تحسين دور وفاعلية المجتمع المدني في سعيه لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

✓ **مبررات اختيار الموضوع**

- المبررات الذاتية: تتمثل الدوافع الذاتية لاختيار الموضوع في كونه يدخل مجال اهتماماتي في مجال البحث من جهة ومن جهة أخرى يعطيني هذا البحث آفاق واسعة للمزيد من الرؤى من زوايا عديدة.

---

[1] عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص15.

- المبررات الموضوعية: تتمثل الدوافع الموضوعية في تزايد الاهتمام الأكاديمي المتواصل في الجزائر لدراسة المجتمع المدني ومنظماته وكذا بشكل كبير في تفاعلاته مع الدولة والتنمية المستدامة.

✓ **الإشكالية**

أدى تطور المجتمع المدني إلى التدخل في ميادين متعددة وكثيرة منها التنمية، وفي مقابل ذلك أدى تطور مفهوم التنمية المستدامة إلى بروز دور هام وفعال هو المجتمع المدني، من خلال هذه العلاقة الطردية يمكننا طرح السؤال التالي:

- **ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في الفترة 2010-2015؟**

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم المؤشرات التي يعمل عليها المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة؟
- هل هناك مساهمة فعلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما هي فعالية دور منظمات المجتمع المدني تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ما بين سنة 2010 و2015؟

✓ **الفرضيات**

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الوصول إلى تنمية مستدامة فعالة يكمن في فسح المجال أمام المجتمع المدني من قبل
- الدولة.
- استقلالية المجتمع المدني عن الدولة تجعله فاعلا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة.
- لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب تفعيل شراكة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

✓ **حدود الدراسة**

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لدراسة موضوعنا هذا في تناول المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الدولة الجزائرية.
- الحدود المكانية: تمتد الحدود الزمانية لدراسة موضوعنا هذا من الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2015.

✓ **منهجية الدراسة**

1- **منهج تحليل الموضوع:** تم الاستعانة بهذا المنهج في الدراسة لتحليل ودراسة مضامين الوثائق الرسمية والمؤتمرات والملتقيات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة.

2- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة وذلك بتتبع الموضوع والوقوف على أدنى جزئياته وتفاصيله وكذلك بجمع بيانات كافية ودقيقة عنهن من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة وموضوعية.[1]

3- **المنهج التاريخي:** هو منهج ساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكن يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى ايجاد القوانين التي تمكن في ذلك، والقصد من استعمال هذا المنهج تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في الدراسة.[2]

✓ **أدبيات الدراسة**

نال موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة العديد من المهتمين وذلك من خلال اختلاف المراجع من ندوات ومؤتمرات وملتقيات ومذكرات، حيث اعتمدنا على ثلاث مذكرات كانت كالتالي:

---

[1] رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**. الجزائر: دار الهدى، 2007، ص86.

[2] المرجع نفسه، ص107.

أولا: عبد السلام عبداللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، والتي تم تناول المجتمع المدني من خلال دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، حيث تطرق إلى مفهوم المجتمع المدني وتطوره بصفة عامة، ثم المجتمع المدني في الجزائر وأخذ في تحليله بالنظر إلى أهم العوائق والصعوبات التي يواجهها المجتمع الدني في الجزائر.

ثانيا: بوزيد السايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، حيث تم استعراض في أطروحته إلى أهم الوثائق والمؤتمرات التي اهتمت بمجال التنمية المستدامة، وكذلك خصص مسار التنمية المستدامة في الجزائر.

ثالثا: سامية دبابش، التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، حيث تناولت في موضوع بحثها إلى مفهوم التنمية المستدامة من خلال الخصائص والأهداف والأبعاد، إلى جانب ذلك تطرقت إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

- ✓ **الإطار المفاهيمي للدراسة**

من خلال الموضوع الذي قمنا بدراسته يظهر لنا أن هناك مصطلحين أساسين هما المجتمع المدني باعتباره المتغير المستقل والتنمية المستدامة باعتبارها المتغير التابع،وهما يكتسيان دلالة واسعة.

المجتمع المدني: هو تلك التنظيمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية تمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل وأساليب مختلفة تسعى من خلالها إلى تحقيق مصالح ومنافع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع.[1]

التنمية المستدامة: لعل أهم وأبسط وأوضح تعريف للتنمية المستدامة يتمثل في أنها تحقيق حاجيات الحاضر دون المساس بمصالح الأجيال القادمة.[2]

✓ **تقسيم الدراسة**

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة حول موضوع بحثنا هذا تم تتبع تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

حيث تضمن الفصل الإطار المفاهيمي للمتغيرين؛ المجتمع المدني والتنمية المستدامة من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني من خلال تعريفه وأركانه وتطوره والخصائص التي يتصف بها والوظائف التي يقوم بها، وتضمن المبحث الثاني مفهوم التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة والمصطلحات المتعلقة، التطور التاريخي وخصائصها وأهدافها.

وتضمن الفصل الثاني فعالية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم تناول فيه فعالية المجتمع المدني على المستوى البيئي وعلى المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي، وتضمن الفصل الثاني الشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، حيث تمت دراسته من خلال علاقة المجتمع المدني والدولة، والعلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع العام.

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 64.

[2] كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015، ص31.

✓ **صعوبات الدراسة**

في دراستنا لهذا الموضوع واجهنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

- عدم توفر مراجع تتناول هذا الموضوع في مكتبة الكلية.
- بما أن موضوعنا حديث الدراسة فهو يحتاج إلى أدبيات حديثة.
- صعوبة التحكم في الوقت.
- عدم إتقان اللغة الأجنبية انعكس سلبا على استخدام بعض المراجع الأجنبية المهمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المستدامة

يقتضي تحديد المفاهيم بجوانب الموضوع بإعتبارها مدخلا من خلاله تتضح الرؤى حول موضوع الدراسة وفهم أهم المرتكزات التي يجب تناولها، وخاصة أن مفهوم المجتمع المدني ولما له من فعالية وتأثير في مساهمته لتحقيق التنمية المستدامة لذا لا بد من تحديد مضمون المفهومين.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

يعتبر موضوع المجمتع المدني من أهم المواضيع المتداولة لدى العديد من المفكرين والباحثين الذين بدورهم قدموا مختلف التعاريف، حيث قدم كل منهم على وجهة نظره، وسيتم في هذا المبحث توضيح المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني من وظائف، أركان وخصائص...

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وأركانه

أولا: تعريف المجتمع المدني

التعريف اللغوي: كلمة مجتمع مشتقة من الفعل اجتمع يجتمع إجتماعا، بمعنى انظم وتألف. وتجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني هو مصطلح غربي، لذا لا نجد له تعريف لغوي دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية.[1]

وكذلك يعتبر مصطلح civil في اللاتينية للتعبير على مجموعة الدلالات ذات العلاقة بالمواطن وتتناقض مع كل ماهو عسكري، ديني ، رسمي ... وعليه فان التعبير

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص64.

المدني civilis يدل على كل ما هو خارج ومختلف للمجتمع الرسمي اي خارج المؤسسات الحكومية.[1]

التعريف الاصطلاحي:

المجتمع هو مكان الاجتماع ويطلق على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة.

أما المدني فهو عكس عسكري ديني؛ أي لتميزه من المجال العسكري ومن المجال الديني، حيث تذكر هذه التمييزات بالاستخدامات العامة لمصطلح مدني بالانجليزية والعربية، لوصف ما هو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي، شرطة، جيش...، الامر الذي لا يعني في الحقيقة إلا كونه غير رسمي؛ اي متميز عن الدولة.[2]

ويعني المجتمع المدني مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية، والتي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة.[3]

ومع اختلاف المفكرون في كل من وجهة نظره في اعطائهم تعريف للمجتمع المدني من بين هذه التعاريف نذكر:

المجتمع المدني هو الذي تنظم فيه العلاقات بين افراده على اساس الديمقراطية؛ اي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على اساس اغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الادنى على الاقل.

ويعرف المجتمع المدني بأنه ما ينشأ المجال العام لتداول المعلومات ودور الاعلام والثقافة التي تسمح بنشر اراء متعددة ومختلفة وشفافة.

---

[1] بليوز الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي. **مجلة العلوم الاجتماعيـــة والانســـانية**، العـــدد15، 2006، ص207.

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص65.

[3] الحسين شعبان، **نواقد والغام المجتمع المدني**. بيروت: دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، 2009، ص34.

يعرف معهد "كاتو" المجتمع المدني: بأنه يعني اساس تقليل دور السياسة في المجتمع وذلك بتوسيع الاسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية.

أما "دون ابرلي" المفكر القيادي المحافظ فيذهب الى ابعد من ذلك حيث يقول مع اقتراب القرن الحادي عشر ظهر مصطلح جديد في النقاش الامريكي السياسي حاملا مع توقا جماعيا لأمة تبحث عن توجه جديد.[1]

ويعرف المجتمع المدني انه ما ينشأ المجال العام لتداول المعلومات ودور الاعلام والثقافة التي تسمح بنشر آراء متعددة ومختلفة وشفافة.

ويعرف المجتمع المدني على أنه مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينظم الناس اليها باختيارهم وينشطون من خلالها، لتحقيق اغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفئوية وعامة، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها.[2]

من خلا ل ما سبق طرحه من تعريفات مختلفة يجرد بنا محاولة ايجاد ووضع تعريف إجرائي للمجتمع المدني، فالتعريف الإجرائي للمجتمع المدني يفترض وجود مكونات وبنى ووظائف يقوم بها ومتعارف عليها، غير أن الإشكالية تتمثل في عدم الإتفاق، كما سبق فإنه يوجد عدة تعريفات مختلفة للمجتمع المدني، لذا توجب علينا توضيح الفرق المفاهيمي بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والمجتمع السياسي.

المجتمع الأهلي: هو مجتمع تحدده رابطة الدم والانتماء العرقي او الديني أو الطائفي، أو هو المؤسسات التقليدية القرابية الارثية التي لاتدخل ضمن حيز المجتمع المدني، فالمجتمع المدني يشتمل على الاسر والعائلات والعشائر والقبائل والاعراف التي تستند اليه، وهي في الغالب مستوحاة من المذاهب الدينية وعاداتها ذات الصبغة الطائفية حيث تمزج بين

---

[1] مايكل ادواردز، **المجتمع المدني النظرية والممارسة**. ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015، ص18.

[2] زوبيري عبد الله، **النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر**. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر3: 2013/2012، ص65.

متطلبات الدين السائد في كل مجتمع والمتطلبات الزمنية المعيشية، لذلك كانت تخضع للسلطة القائمة التي لايعاد النظر فيها.

المجتمع السياسي: هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر الى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم الذي كان يعتمد عليه في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية والتشاور بين أفراد القبيلة الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم المجتمع المدني

حظي مفهوم المجتمع المدني بتطور تاريخي وعبر مراحل وذلك من خلال مروره واهتمامه لدى العديد من المدارس الفكرية.

أولا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني حيث استعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر الغربي من زمن النهضة حتى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وافرز الدولة، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معا، اي ان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا وانه يعبر عن كل واحد ولا تمايز فيه، حيث يضم الدولة والمجتمع معا، فيبقى مفهوم المجتمع المدني على انه مجموعة بين الأحرار متساويين؛ وهذا ما نادى به فلاسفة العقد الاجتماعي والتي تقوم فيها الأفراد على التنازل عن جميع حقوقهم، أي ان المجتمع الناجح والممكن هو الدولة، وذلك من خلال ان الدولة هي التي توفر الامن والاستقرار.

يرى "هوبز" أن مفهوم المجتمع المدني مرتبط ومتداخل مع نظرية العقد الاجتماعي في حد ذاتها فهو يعتبر ضرورة الخروج من الصراع الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة.

أُنتقد "هوبز" ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وإنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة في الحق الالهي واعتبرها من صنع البشر.[1]

ويعتبر المجتمع عنده هو المجتمع القائم على التعاقد، وان دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول طوعي هدفهم الاساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي.

ويعتبر "جون لوك" مفهوم المجتمع المدني واحدا فقط من المفاهيم الكثيرة في التقاليد السياسية الغربية، واستند "جون لوك" بفكرة "ماديسون" المتمثلة في وجود جماعات مصالح متنافسة ومتوازنة القوة (المجتمع المدني الحديث)؛ أي تلك الفكرة المألوفة لدينا جميعا، ومع "آدم سميث" بعدها أصبح لدينا مكون اضافي؛ ذلك المكون الاساسي سواءً بالنسبة للافتراضات طويلة المدى، وفي ان المجتمع المدني هو نظام اقتصادي مثلما هو نظام سياسي وان الذي يشكله ويسيطر عليه هو نظام الإنتاج على السوق وأن الحرية مطلوبة في المجالين الاقتصادي والسياسي على حد سواء وان النمو الاقتصادي هو الذي يدفع التطور السياسي ويشكل القاعدة الاساسية قبل أن يصبح بالإمكان وجود مجتمع مدني ديمقراطي.[2]

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

أعطى "هيجل" في بداية القرن السابع عشر صيغة جديدة لمفهوم المجتمع المدني وأهمية استثنائية للدولة بقصد تدارك ظاهرة التآخر التي كانت تعيشها ألمانيا تلك الفترة، فيعتبر "هيجل" أن المجتمع المدني هو الذي يضم كافة الأفراد والطبقات والمؤسسات

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص45.

[2] هوارد.ج. ويارداء، **المجتمع المدني(النموذج الامريكي والتنمية في العالم الثالث)**. ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرف والثقافة العالمية، ط1، 2007، ص18.

الاقتصادية التي تنظم في ظل القانون المدني، وهو مجال تقسيم العمل والتنافس بين المصالح الخاصة المتضاربة، وهو يعني بالمجتمع المدني بأنه عبارة عن حقل تنافس وصراع لتحقيق المصالح الذاتية غير المستقلة التي تشكل تهديدا مستمرا ويرى وجوب خضوعه إلى سلطة الدولة.[1]

وانطلق "توكفيل" من التجربة الامريكية في الديمقراطية لتحديد مفهوم المجتمع المدني، وركز على دور الجمعيات ولما لها من دور داخل مجتمع ديمقراطي متحضر يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة، وأعطى للمجتمع المدني أهمية بكل مؤسساته في الحياة المدنية والدور الهام في الحياة السياسية خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الامريكي.

ونجد "ماركس" الذي وضع مفهوم جديد للمجتمع المدني، بحيث اعتبره ساحة للصراع الطبقي، الذي يتميز بالتنافس والصراع بين المصالح الاقتصادية الفردية ومتماثلا مع الاقتصاد البرجوازي، ويعتبره الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع الى طبقات، حيث ساد هذا المفهوم إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال الفاشية المعادية لفكرة الديمقراطية وهذا ما أثار الجدل بينه وبين الفيلسوف الايطالي "غرامشي".

والفيلسوف الايطالي "أنطونيو غرامشي" الذي اعتبر المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية، ويؤكد في مفهوم المجتمع المدني على أنه مجال للتنافس الايديولوجي عكس ما يراه "ماركس" و "هيجل".

ويرى "غرامشي" المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام، وقد أكد

---

[1] حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية، اقصاء ام تكامل؟**. بيروت: دار افريقيا الشرق، 2000، ص20.

فكرتين تتمثل الأولى في أن المجتمع المدني هو بناء وفقي يمثل حلقة وصل بين النسبية الاقتصادية والدولة من أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع، والثانية ربط وظيفة المجتمع المدني بوظيفة الهيمنة، وميز بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهيمن، حيث نستخلص من أن مفهوم المجتمع المدني عند "غرامشي" ليس مجالا للتنافس الاقتصادي بل مجالا للتنافس الايديولوجي.[1]

المطلب الثالث: خصائص ووظائف المجتمع المدني

للمجتمع المدني خصائص يتميز ووظائف يقوم بها والتي سيتم تناولها في هذا المطلب.

أولا: خصائص المجتمع المدني

يتسم المجتمع المدني بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من المجتمعات والتي يجب الالتزام بها ومن أهمها:

القدرة على التكيف: ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي يعمل من خلالها، فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي نقس وتضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها وفي هذا عدد من المؤشرات هي:

التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

التكيف الجيلي: ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال.

التكيف الوطني: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.[2]

---

[1] محمد احمد برواري، **دور منظمات المجتمع المدني في التنتمية الاجتماعية**. منظمة هاريكار غير الحكومية، 2007، ص12.

[2] عبد الرحمان صوفي عثمان، محمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية. عمان: **مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية**، ص74.

الاستقلال: يعني بذلك أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، أي أن منظمات المجتمع المدني لابد من توفر استقلالها وذلك من أجل إقامة علاقات اجتماعية متميزة.

المؤسسات المتعددة: يستلزم لقيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل فيه ميادين مختلفة مثل الجمعيات الأهلية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وجمعيات المرأة التي تدافع عن حقوق المرأة، والنقابات المهنية التي تسعى الى رفع مستوى المهنية والمنظمات التي تدافع عن قضايا معينة.

الحرية: وذلك من خلال تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإدارة، حيث يسعى الفرد إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن قضية أو مصلحة تهمه.

التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة كلما كانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليل على تطور المؤسسة، ومن هذا فالمجتمع المدني يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، بالتالي المجتمع المدني هو مجتمع الابداع في أرحب معانيه.[1]

[1] محمد برواري، مرجع سابق الذكر، ص15.

ثانيا: وظائف المجتمع المدني:

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يلي:

تحقيق الديمقراطية: هناك قيم عديدة تحكم المجتمع المدني منها الشفافية والتسامح والمبادرة والتطوعية، وهذه القيم هي جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر سليم لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان.

توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: تقوم منظمات المجتمع المدني بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الاسهام في عملية بناء المجتمع المدني من خلال مجموعة القيم والمبادئ التي توضع في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن، وكذلك عنصر الثقة المتبادل بين الجميع.

الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وذلك من خلال حرية التعبير والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها وحرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة.

الوساطة والتوفيق: فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية، وبهذا تسعى إلى الحفاظ على وضعها واكتساب مكانة في المجتمع.[1]

[1] عبد الرحمان صوفي عثمان، مرجع سابق، ص76.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

لاقت التنمية المستدامة اهتماما واسعا لدى الكثير من المفكرين والعلماء، وكذلك المؤتمرات العالمية المهتمة والتي من خلالها محاولة معرفة مفهوم التنمية المستدامة وتطورها عبر التاريخ.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

أ- التعريف اللغوي

يتكون مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين هما: تنمية واستدامة، وسيتم بيان معناهما اللغوي كالتالي:

- التنمية لغة: من نمَا، أي زاد وكثر، وهي مصدر للفعل نمى، ويقال نمى تنمية ونمى الشيء أي جعله ناميا.
- الاستدامة لغة: من دام يدوم من باب نصر، ودام يداوم من باب غلم دوما ودواما وديمومة بمعنى ثبت وإمتد، ودام الشيء سكن وإستمر.[1]

ب- **التعريف الاصطلاحي:** التنمية المستدامة هي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان.[2]

---

[1] الزهراني معجب بن احمد معجب، **التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية**. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016، ص33.

[2] كمال ديب، **أساسيات التنمية المستدامة**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015، ص31.

وبما أن التنمية المستدامة لها تعاريف واسعة ومتعددة من طرف الباحثين والمفكرين وكل منهم عرفها على وجهة نظره وسيتم التطرق إلى بعض المفاهيم التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة وإعطاءها تعاريف مختلفة كالتالي:

- في قاموس ويبستر: تعني التنمية بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.
- في قاموس اكسفورد: التنمية المستدامة هي المفهوم الذي يؤكد التوازن بين مصالح النمو الاقتصادي والحماية البيئية، ويؤكد أهمية التحويلات بين الأجيال والحفاظ على الموارد غير المتجددة وكذلك الحفاظ على مجموعة متنوعة من المبادئ المحددة بخصوص صناع القرار.[1]
- **التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:**[2]
- النمو الاقتصادي: هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت، وهذا لا يعني أن التنمية التي تلاحظ أي وقت من الأوقات هي تنمية مستدامة.
- التنمية الاقتصادية: هي مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية، والتي تهدف إلى تحسين نوعية حياة السكان وخاصة الفقراء منهم وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا.

من خلال التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول بأن التنمية المستدامة تشمل أبعاد مختلفة والتي تتمثل في:

---

[1] الزهراني معجب بن احمد معجب، مرجع سابق، ص35.

[2] دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**. سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2002، ص54.

- البعد الاقتصادي: ويقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال تنويع وتطوير الانتاج الوطني في ظل تقوية البنى التحتية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الصناعة والزراعة بما يحسن القدرات التنافسية لدى التعامل مع الخارج.
- البعد الاجتماعي: تنظر التنمية إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع وأن التنمية البشرية ما هي إلا عملية توسيع الخيارات، لذا فمضمون التلبية المستقبلية ينصرف إلى تلبية الحاجات البشرية من تعليم، صحة، محاربة الفقر، حق التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار.[1]
- البعد السياسي: هذا البعد يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنظيم برامجها من خلال إنجازات وإجراءات، كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية.
- البعد البيئي: حيث تنطلق من فكرة أساسها أن الاستغلال غير الراشد للموارد الطبيعية سينجم عنه آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل، لذا فإنه ينبغي أن تتضمن السياسات التنموية على احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وأن تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي دون المساس بحق الأجيال القادمة.
- البعد التكنولوجي والتقني: ويعني بهذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجية النظيفة التي لها نفايات ضارة واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة، أي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، و تنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص37.

[2] سارة بن إبراهيم، **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، الجزائر: جامعة بسكرة، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، 2015/2014، ص30.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الأفكار التنموية الحديثة، حيث برز هذا المفهوم من خلال مؤتمر استوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة. ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.[1]

وبين عامي 1972 و2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقـــد في استوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في "ريو دي جانيرو" (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، و الثالث انعقد في "جوهانسبورغ" (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم "مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة".

وفي عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية، نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء، ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي.

ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين: أجندة تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة والموارد الطبيعية) والتنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

في 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة (مؤتمر القمة العالمي)حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة إستجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة، إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان

---

[1] سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية، واقع وافاق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص238.

1972 إلى فكرة البيئة والتنمية 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة 2002، ينطوي على تقدم ناضج، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات، تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية.

مؤتمر قمة المناخ 2010، الذي أُنعقد بكوبن هاغن سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الإتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية.[1]

وعليه فالتنمية المستدامة جاءت لتعبر على مفهوم موسع للتنمية التي اقتصرت في بداياتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية و السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية[2]، فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية والمادية، وفتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات، وذلك مع التركيز على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة

من خلال ما سبق من طرح عرض حول تطور مفهوم التنمية المستدامة، وما تضمنته من رؤية متوازنة بين الابعاد المختلفة للتنمية وضرورة الالتزام بالعنصر البشري وقضايا السكان الحاليين والأجيال القادمة، وأهمية اشباع حاجات الأفراد الاساسية، ولهذا فإن للتنمية المستدامة خصائص تتميز بها وأهداف وغايات تصبو اليها حيث يمكننا توضحيها على النحو التالي:

---

[1] عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015، ص15.

[2] هادي احمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الامم المتحدة**. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015، ص164.

أولا: خصائص التنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بعدة خصائص اهمها:[1]

– طويلة المدى؛ بمعنى البعد الزمني هو الأساس في التنمية المستدامة، أي تقدير امكانية الحاضر والتخطيط لأطول فترة زمنية مستقبلية.

– تعد التنمية المستدامة ظاهرة إنسانية كونها ترتبط في حياة الانسان ووجوده وعدمه فأينما وجد الانسان وجدت التنمية، ووجد البحث والتنقيب وهذا ما أدى البعض الى القول بأن التنمية تبدو كحالة ملازمة لحياة الإنسان على الارض تتوقف على عطائه وعمله المستمر الذي يهدف الى التقدم والتطور والنمو نحو الافضل.[2]

– تضع التنمية المستدامة الاحتياجات الاساسية للفرد في المقام الاول؛ من الغذاء والمسكن والملبس وحق التشغيل والرعاية الصحية، والأمن، أي توفير له مختلف ضروريات الحياة.

– تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والابقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛ أي انها تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات.

– تتميز التنمية المستدامة بأنها تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة وكذا التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتأكيد على التوعية والتواصل.

– تعتبر التنمية متعددة المجالات والأبعاد فهي تشمل البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

بما ان التنمية المستدامة تسعى في مقدمتها للوصول الى التغيير والى حياة افضل للأجيال؛ اذ هي تعتبر مرغوبة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية الاقتصادية ومطردة من الناحية البيئية، ومع التطورات الحاصلة في ظل العولمة والتقنيات الحديثة التي تأثر في اقتصاديات وثقافات الشعوب المختلفة حيث للتنمية المستدامة أهداف وغايات تتمثل فيما يلي:

---

[1] المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة؛ ندوة حول رؤية قطر للتنمية المستدامة2030**. قطر:2008، ص61.

[2] الزهراني معجب بن احمد معجب، مرجع سابق، ص57.

– تحاول التنمية المستدامة تحقيق نوعية حياة افضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع في كافة مجالات الحياة، وذلك بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس على الجوانب الكمية لتحقيق العدالة والديمقراطية بين الأفراد على مستوى الشعوب.

– تسعى التنمية المستدامة الى تحسين والنظر للاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية وذلك على أنها موارد محدودة، وبعضها غير قابل للتجدد التلقائي، لذلك تدعو الى عدم استنزافها او تدميرها بالإضافة الى استغلالها وتوظيفها بشكل عقلاني يحقق للأجيال القادمة سبل الحياة الكريمة.[1]

– تهدف التنمية المستدامة الى استمرارية البيئة2والحفاظ على الموارد البيئية.

– تهدف التنمية المستدامة الى زيادة الدخل الوطني بمثابة الدافع الأساسي الذي يدفع الدول الى إحداث تنمية مستدامة يكمن فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وهذا من خلال زيادة السلع والخدمات المنتجة.

– تسعى التنمية المستدامة الى تحسن مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة من خلال فرض العمل وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن بالإضافة الى احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

– تسعى التنمية المستدامة الى تقليص التفاوت في المداخيل والثروات وذلك من خلال ان غالبية افراد المجتمع تكون لديهم نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل، بينما فئة صغيرة من افراد المجتمع تملك جزءا كبيرا من الثروة وتتحصل على نصيب عل من الدخل.

– تهدف التنمية المستدامة ايضا الى اعادة توجيه التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع.[3] وذلك من خلال بتثقيفهم بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية الاستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته.

---

[1] الزهراني معجب بن احمد معجب، مرجع سابق، ص50.

[2] حنيش فتحي، **التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة**. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، 2013/2012، ص72.

[3] الزهراني معجب بن أحمد معجب، مرجع سابق، ص51.

– تعزيز إمكانية الحاضر والتفكير في المستقبل ومصير الاجيال القادمة لتلبية الحاجات والمطامح الانسانية لان التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي ايضا في حالة انسجام وتوافق.[1]

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**. الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص105.

خلاصة:

تعددت المفاهيم المتعلقة بجوانب الموضوع والتي تتمثل في مفهومي المجتمع المدني والتنمية المستدامة، ذلك من خلال الدراسة للمفهومين وكيفية التطور حيث اختلفت وجهات النظر وزوايا الرؤى للمهتمين بهذا المجال، ويبرز في هذا التحليل المفاهيمي والنظري للمفهومين ومعرفة كيفية الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن المجتمع المدني هو الفاعل بمختلف وسائله ومنظماته، وكذلك مفهوم التنمية المستدامة الذي حظي بالإهتمام الواسع في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية،

حيث نتوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

فعالية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

يقوم المجتمع المدني بلعب دور هام وفعال في التأثير على شتى القطاعات والمجالات بكونه يسعى إلى تحقيق أهدف التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال فعاليته على المستوى البيئي، المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي وكذلك من خلال الشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص لتحقيق تنمية مستدامة وهذا ما سيتم معالجته في هذا الفصل.

المبحث الأول: فعالية المجتمع المدني على المستوى البيئي، الاقتصادي والاجتماعي

يسعى المجتمع المدني من خلاله فعاليته في المجالات والمستويات التي تتمثل في المستوى البيئي والمستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي لكي يقوم بدوره على أكمل وجه في مساهمته لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: فعالية المجتمع المدني على المستوى البيئي

أولا: تعريف البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة

يعتبر مصطلح البيئة معروف منذ أقدم العصور، حيث تعرف بأنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته،[1] حيث يتأثر و يؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر و معطيات سواء كانت طبيعية كالصخور و ما تضمه من معادن و مصادر طاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية و برية، أو معطيات بشرية أسهم

[1] سارة بن إبراهيم، مرجع سابق، ص17.

الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات و مزارع ومصانع وسدود ... الخ[1].

وتتمثل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة من خلال أن زيادة عدد السكان وعدم قدرة البيئة على الإستيعاب، ومن جانب آخر يسعى الأفراد لتسديد حاجاتهم في العديد من الممارسات أدى إلى ظهور مشكلات بيئية وهذا ما أدى إلى نقص الإنتاجية ونقص التغذية لدى الأفراد والإفتقار إلى الخدمات والتسهيلات الأساسية (مسكن، مياه نقية وصرف صحي...)، من هنا ظهرت نظرة جديدة للتنمية المستدامة، والتي تتمثل في أن الدولة تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتواصلة من أجل تطوير مجتمعها، وهذا ما جاء في مؤتمر استكولهم حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة في 1972، حيث ناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم،[2] لذا لابد من الإهتمام بالبيئة والحفاظ عليها والسعي إلى تنميتها لتحقيق تنمية مستدامة وتطوير المجتمعات، وبإعتبار أن التنمية هي عملية متواصلة تهدف لتحقيق الرفاهية، حيث أن للبيئة والتنمية المستدامة هدف أساسي هو تحسين أساليب الحياة والتقليل من الخسائر البيئية.

ثانيا: المؤتمرات الدولية المهتمة بدور المجتمع المدني في التنمية المستدامة

نال موضوع المجتمع المدني في حماية البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة إهتمام لدى العديد من المؤتمرات، ولعل دور جمعيات حماية البيئة ظهر أول مرة في سنة 1972 في مؤتمر استكولهم حول البيئة الإنسانية، وكذلك مؤتمر "قمة الأرض" في "ريو

---

[1] عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة.** (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الحقوق)، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2013/2012، ص13.

[2] آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة(مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية).** بطاقة مشاركة في أشغال الملتقى الدولي الثاني، تونس: الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والأجتماعية والإقتصادية، يومي 27/26 أفريل 2012، ص3.

دي جانيرو" 1992، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ب "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا عام 2002، ومؤتمر قمة المناخ ب "كوبن هاغن" سنة 2010.

1- مؤتمر استكهولم 1972: فقد تم في هذا المؤتمر معالجة البيئة والمشكلات التي باتت تهددها،[1] ولعل أهم إنجاز حققه هذا المؤتمر هو تأكيده على وجود علاقة مشتركة بين إستنزاف الموارد بهدف التنمية من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى. وهي العلاقة التي تم تبنيها لاحقا في استراتيجيات التنمية المستدامة المسطرة عن طريق السعي لتدعيم الجوانب الإجتماعية والبيئية والإقتصادية.[2]

2- مؤتمر قمة الأرض 1992: تم إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أو ما يسمى بقمة الأرض في ري ودي جانيرو بالبرازيل.[3] حيث لم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الإقتصادية وحماية البيئة، بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة صراحة أو ضمنا بإستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور البيئي وتلوث الأرض والماء والإستغلال المفرط للمواد الطبيعية.

3- مؤتمر القمة العالمية 2002: أُنعقد مؤتمر القمة العالمية في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.

4- مؤتمر قمة المناخ 2010: أُنعقد مؤتمر قمة المناخ بكوبن هاغن سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الإتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه

[1] عبد الرحمان سيف سردار، مرجع سابق، ص15.

[2] كمال ديب، مرجع سابق، ص20.

[3] عبد الرحمان سيف سردرا، مرجع سابق، ص16.

التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية.[1]

ثالثا: فعالية المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة

إذا كان لمنظمات المجمع المدني أهدافا تسعى لتحقيقها تنتهي بإشباع إحتياجات المجتمع من خلال دورها الخدمي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفعالة في إحداث التنمية المستدامة وتطوير الوعي بكافة أنواعه لدى جميع شرائح المجتمع. لذا يجب أن تكون هناك معايير تقاس بها تلك الأهداف، حيث تسعى المنظمات من خلال أدوارها المتعددة لتحقيق التنمية بالتعامل مع البيئة ومقوماتها الأمنية للحفاظ على التوازن البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية حيث يمكن التعبير عن هذه المعايير من خلال:[2]

- كيفية إدارة الموارد الطبيعية.
- الحفاظ على التراث الثقافي وتحقيق الإنتاج والإستهلاك المستدام.
- رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات.
- تحسين تخطيط الموارد وتحسين الصحة العامة.
- رفع درجة إنتماء الأفراد وإحترامهم لبيئتهم ولمجتمعاتهم.
- توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة وتوفير بيئة أفضل للمعيشة والعمل.
- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
- القضاء على مشاكل الفقر والبطالة ومشاكل المرأة والأمن الغذائي.

---

[1] المرجع نفسه، ص17.

[2] خديجة بن طيب هديات ولطيفة بنوت، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة.** (ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستدامية للموارد المتاحة)، الجزائر: جامعة سطيف، 8/7 أفريل 2008، ص278.

المطلب الثاني: فعالية المجتمع المدني على المستوى الاقتصادي

إن لبقاء واستمرار منظمات المجتمع المدني يجب أن تتضمن هذه المنظمات بشكل تدريجي ومتواصل في الإستراتيجيات والمخططات بعيدة المدى للإعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وبما يضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي من خلالها يمكن أن يتحقق هذا الغرض، ويتجلى ذلك بدمجها للمعايير والقيم الخلقية في الممارسات الاقتصادية لمختلف الأنشطة والوظائف؛ أي إلتزامها للتصرف الأخلاقي لعمل المسؤول اتجاه أصحاب المصالح والبيئة والمجتمع ككل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: تعريف المسؤولية الاجتماعية: هي مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة للإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجياتها.[1]

ثانيا:طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.[2]

تعد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان، حيث تعتبر نفس العناصر تقريبا التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نجدها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، فهما متكاملان وكلاهما يخدم الآخر. والمنظمة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي:

- احترام البيئة وتحقيق نظام الأمان في الإنتاج والمنتجات.

---

[1] حكيم بن حسان، **دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة.** (مداخلة بعنوان: المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة)، الجزائر: جامعة محمد بوقرة ببومرداس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 15/14 نوفمبر 2016، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص12.

- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل.
- إحترام حقوق الإنسان.
- محاربة الفساد والرشوة وتبييض الأموال.
- الإلتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية.

الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ثالثا: فعالية المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

يعتبر المختصين في مجال البيئة والمجتمع أن هذه المسؤولية هي جزء من ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تدل على أن المنظمة يجب أن تتحلى بالمسؤولية عن تأثير أنشطتها على أصحاب المصالح وبشكل فعلي، ويعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة.

والمسؤولية الاجتماعية في تعريف مقدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية، حيث يعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها هي الإلتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المدني والمجتمع ككل بصفة عامة، حيث أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في تسييرها وفي إدارة علاقاتها مع أصحاب المصالح، والغاية من ذلك هو إشباع رغباتهم، وبالتالي يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تختلف عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.[1]

[1] عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة.** (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية)، الجزائر،جامعة فرحات عباس بسطيف: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص50.

حيث كان للمجتمع المدني دور محوري، وذلك من خلال وضعه للفكـــرة وتبنيهـــا ووضعها ضمن معايير التقييم التي يتم على أساسها ترتيب الشركات بحســـب درجـــة الثقة فيها، فهناك شركات تطورت وارتقت، وهناك شـــركات أخفقـــت نتيجـــة عـــدم مراعاتها للمعايير الأخلاقية، فالمسؤولية في الشركات الخاصة تعدت دورها، هذا مـــا أدى بدور المجتمع المدني أن تكون له سلطة الرقابة والمراجعة والمحاســـبة. ففعاليـــة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني مرتبطة بمساندة الدولة لها مـــن خـــلال توفير الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة، وتوحيد المنـــاخ السياســـي والاقتصـــادي المناسب، حيث للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التعاون والشـــراكة بـــين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص.

المطلب الثالث: فعالية المجتمع المدني على المستوى الاجتماعي

للمجتمع المدني دور فعال على المستوى البيئي وأهميته في الحفاظ على البيئة كما سبق ذكره، وكذلك يصبو لتحقيق الرفاه للمجتمع وتوفير الأمن والسلام مـــن أجـــل بيئـــة ملائمة ومتطلبات وحاجات المجتمع من سكن وصحة...، حيث سيتم فـــي هـــذا المطلـــب التطرق إلى فعالية المجتمع المدني على المستوى الإجتماعي وكيفية دوره فـــي مكافحـــة الفقر والتهميش الاجتماعي والوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.

أولا: الفقر والتنمية المستدامة

يشير الفقر في اللغة إلى الإفتقار بمعنى العوز، والمتعارف عليه أن الفقر هـــو حالـــة العوز المادي حيث يعيش الإنسان دون حد الكفاف، المتمثل في سوء التغذيـــة والمجاعـــة حتى الموت، والذي يؤدي إلى إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من إمتلاك

السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وغيرها.[1]

ثانيا: طبيعة العلاقة بين الفقر والتنمية المستدامة

ترتبط التنمية مع الفقر بعلاقة عكسية، فكلما زاد التقدم والتطور كلما قل الفقر والحرمان في المجتمع، وفي هذه سينقسم المجتمع إلى قسمين؛ الأول هم الفئة الذين يمتلكون، والقسم الثاني هم الفئة الذين لا يمتلكون.[2]

حيث تحتل المجتمعات المتقدمة مركز الصدارة في الأنشطة التي تولد الدخل والتي تمتلك موارد طبيعية هائلة يجب عليها أن تحقق معدلات مرتفعة في النمو، كما في قارة إفريقيا المتميزة بالموارد الكثيرة قياسا بالنمو السكاني نلاحظ عدم تحقيق تنمية إقتصادية مقارنة بالدول الآسيوية ذات الكثافة السكانية العالية وخاصة في الزراعة، حيث أن للفقر إنعكاساته الخطيرة التي تهدد ديمومة الحياة البشرية، فهو يؤدي إلى استنفاذ الموارد البيئية المتاحة والمتوفرة بأساليب ذات إنعكاسات سلبية، لذلك فهو يقرر مسيرة التنمية المستدامة، وهناك جذور مشتركة للعلاقة القائمة بين المشكلات الإقتصادية والتنموية والبيئية بإعتبارها الأساس للتنمية المستدامة، وتوجد علاقة تبادلية قابلة للتجدد بين عناصر التنمية المستدامة والفقر مثل: معاناة الفقراء بشكل غير متجانس من التدهور البيئي.

وللقضاء على الفقر عن طريق مكافحته بمختلف السبل يهيئ القاعدة العريضة والأساس المتين الذي تقوم عليه المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة، ونجاحها مرهون بما يؤول إليه تنفيذ السياسات المضادة للفقر.[3] وكل ما يتحقق من معالجات لظاهرة الفقر

---

[1] هاشم حنان عبد الخضر، **سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق**. العراق: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، د.س.ن، ص168.

[2] المرجع نفسه، ص170.

[3] المرجع نفسه، ص171.

يسهم في تدعيم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة التي تعد بحد ذاتها عملية تحاول تأمين ديمومة الحاجات الأساسية للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ثالثا: دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا أكثر بروزا حينما تتقلص دور السلطة "الدولة" أو بفرض حالة من الحصار؛ أي في ظروف الكوارث التي ينتج عنها تصاعد في معـــدلات الفقر والبطالة، وبالتالي تعمل منظمات المجتمع المدني على توفير شبكة حماية إجتماعيـــة جراء هذا التراجع في أداء السلطة المركزية.[1] حيث يتمثل دور المجتمع المدني في سعيه لمحاربة ومكافحة الفقر في اهم النقاط التالية:

- السعي إلى تحقيق التعليم وتدعيمه.
- العدالة بين الجنسين.
- مكافحة الأمراض المتنقلة والسعي للحفاظ على الصحة العامة.

وكذلك الدور التحسيسي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بضرورة مكافحة الفقر وحق العيش وإستغلال الموارد المتاحة.

[1] محسن أبو رمضان، **دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر.**
تم تصفح الموقع يوم 22017/04/22 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=112490

المبحث الثاني: الشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص

إن منظمات المجتمع المدني وحدها لا تستطيع تحقيق النجاح الفعلي في التنمية المستدامة، حيث لابد من الشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص وهذا ماسيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني والدولة

أولا: تعريف الدولة

يمكن تعريف الدولة بمعناها الواسع على أنها تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة.[1]

ثانيا: دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة

تشمل الدولة السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وفق نظام إنتخابي، وهي تسعى من هذا المنظور إلى التركيز على الأبعاد الاجتماعية، فهي تحدد المواطن والمواطنة كونها صاحبة السلطة فهي تحكم وتراقب ولها دور متميز في إحداث عملية التنمية يتغير ويختلف حسب طبيعة نظام الحكم والظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.[2]

حيث نجد أن من دون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة، سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، حيث يمتد دور الدولة في المساهمة في خلق جو أكبر من العدالة والشفافية وتمكين فئات المجتمع من المشاركة في تحديد السياسات العامة

---

[1] جلال خشيب، **الدولة والمجتمع المدني... حدود التأثير والتأثر**. الجزائر: مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 2016، ص4.

[2] المرجع نفسه، ص6.

ومساءلة السلطة بهدف إيجاد توازن بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث يتبلور دور الدولة في العمل والإهتمام بالخدمات العامة والتي تتمثل في:

- أن الدولة مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين.
- تعمل الدولة على تهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع.
- خلق محيط سياسي لتحقيق التنمية.
- الدولة تدافع على المصالح من أجل النفع العام.
- تحفز وتشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية.

وكما يبرز دور الدولة كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سلطة الرقابة على التفاعلات الإجتماعية وممارسة القوة المشروعة ودعم حقوق الفئات الضعيفة والمحرومة والحفاظ على الصحة العامة والسلامة للجميع، وحسن إستخدام الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنية الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

يساعد المجتمع المدني بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التأثير على الرأي العام من خلال النقابات والإتحادات ويضمن طراز معين للعيش، فالدولة تتكون من المجتمع السياسي والمجتمع المدني، فالرابطة ثنائية المؤسسات الرسمية والهيئات والتجمعات غير الرسمية (المدنية) فالبرلمان مؤسسة سياسية ولكنها تعبر عن المجتمع المدني من حيث ترجمة الرأي العام السائد في مجتمع الدولة بمؤسساتها الرسمية هي وسيلة قمعية، أما المجتمع المدني فهو إدارة جهز إيديولوجي.[2]

---

[1] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية.** (رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية)، الجزائر: جامعة تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: إقتصاد التنمية، 2013، ص136.

[2] ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني. جامعة بغداد: **مجلة كلية الآداب**، العدد96، ص572.

حيث في أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة برزت العديد من النظريات والأطر التحليلية نذكر منها وفقا للتعريف الذي قدمه فيليب شميتر على أن منظمات المجتمع المدني هي نظام لتنظيم المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية والمتمايزة وظيفيا، تعترف بها الدولة وتعطيها تصريحا بالعمل وتمنحها إحتكارا في تمثيل فئاتها مقابل إلتزامها بضوابط معينة في عملية إختيار قياداتها، وفي توضيح مصالحها والتعبير عنها وفي تأييدها.[1]

إذ نرى بأن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة هي علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها.

المطلب الثاني: العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع العام

أولا: تعريف الشراكة

الشراكة تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص والمتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، الالتزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع

[1] خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة.** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013، ص126.

ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.[1]

ومن وجهة نظر الهيئات الدولية فالمشاركة تعني:

- دور أجهزة الدولة مكمل وداعم لدور القطاع الخاص.
- دور الدولة يمكن تحديده بالنشاطات التي تتضمن تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة وتطوير وتوسيع البنى التحتية والمواصلات. الطاقة والمياه.وتحسين وتطوير مستوى التعليم والخدمات الصحية.
- دور أجهزة الدولة استراتيجي يزداد بدور القطاع الخاص بالمشاريع المرتبطة بها متعاقد ومستثمر.[2]

ثانيا: تعريف القطاع الخاص

هو ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية ويدار وفقا للاعتبارات الربحية المالية.[3]

ويعرف على أنه: عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر، القرارات والأنشطة المتخذة، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل

---

[1] غانم أمجد، **الشركات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية**. فلسطين: شركة النخبة للإستشارات الإدارية، 2009، ص10.

[2] فوزي محمد، **المشاركة بين القطاعين بوابة للتنمية المستدامة**. تم تصفح الموقع يوم 2017/04/20.
http://www.al-sharq.com/news/details/383803

[3] ياسمين نوري، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر**. (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، الجزائر: جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص22.

نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة[1].

ثالثا: مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة

يرى أصحاب القطاع الخاص في تنمية المجتمعات بأن أهم ميزة يمتاز بها القطاع الخاص هي السرعة في الإنجاز والإبداع، بحيث يرون أن تدخل الدولة بشكل مباشر في الإنتاج يؤدي إلى إعاقة القوى البشرية داخل الوحدات الاقتصادية العامة، لوجود عدة أسباب نفسية واجتماعية واقتصادية وغيرها كإنعدام الحافز على المنافسة ولهذا فإن القطاع العام في معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية سلمت المشاريع الصناعية وغير الصناعية الناجحة إلى القطاع الخاص والذي يعزف عن المخاطر في بداية النشاط أو التنمية، حيث يعمل القطاع الخاص على تحقيق أعباء إضافية عن الدولة. بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.[2]

يسعى القطاع الخاص بدوره كشريك للتنمية المستدامة إلى توفير إدارة ذات كفاءة مما يقتصد في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وتقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من الموظفين، ويخلق سوق نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل. ويقوم القطاع الخاص بتصميم وتمويل وبناء وتشغيل المشاريع بسبب توفر التمويل الكافي والخبرة والعمالة الماهرة والإدارة المتميزة، علاوة على توفير الحوافز والدافعية والرغبة في التحسين الوظيفي، ويسعى القطاع الخاص في شراكته مع القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

---

[1] كريم بودخدخ، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.** (ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول)، الجزائر: جامعة جيجل، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 21/20نوفمبر 2011، ص3.

[2] صباح لمزواد، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة.** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري)، الجزائر: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008، ص23.

- إنشاء البنية التحتية المادية وتطويرها لاسيما في المناطق غير المستغلة.
- تحسين وضع الإسكان والمدارس وغيرها من الخدمات العامة اللازمة.
- تشجيع المشاريع المتعلقة بأنشطة الأعمال، إذ تساعد الأرباح المتحققة من هذه الأنشطة على إعادة الإستثمار وإستدامة المشاريع.
- العمل على تقديم الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية من مسكن وتعليم وصحة والعمل على تقديم البرامج التدريبية للعمال.
- المحافظة على البيئة وتحسين نوعية الحياة.[1]

حيث يتمثل دور القطاع الخاص في مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال شراكته مع القطاع العام في أن كلاهما له مزايا ومقومات خاصة به تجعله قادرا على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد، فمن خلال تكاتف جهودهما يتم تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني:

إن المشاركة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني يحظى باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص معا للتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني نظم المشاركة التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها

[1] صلاح محمد، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية.** (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، الجزائر: جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك، 2015، ص66.

من أجل خدمة أغراضها على أساس تشاركي تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.[1] حيث وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة مقومات للحوكمة:

1- المشاركة: وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والإنتخابات، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

2- حكم القانون: ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسحابها في التطبيق.

3- الشفافية: وتعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطنين في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية والوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، والهدف من ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام.[2]

4- المحاسبة: تتطلب أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعلى المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم.[3]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة لابد من تضافر الجهود بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، حيث ينبع من جوهر الحوكمة من خلال المساهمة في حشد طاقات المجتمع من القطاع عام والقطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك بتدعيم مشاركة بين هذه الأطراف.

---

[1] فوزي محمد، **المشاركة بين القطاعين بوابة للتنمية المستدامة**. تم تصفح الموقع يوم 2017/04/20.
http://www.al-sharq.com/news/details/383803

[2] محمد غربي، **التحولات السياسية إشكالية التنمية**. بيروت: ابن نديم، 2014، ص120.

[3] المرجع نفسه، ص121.

خلاصة:

نستنتج من خلال هذا الفصل الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع المدني في سعي منظماته إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال فعاليته على مختلف المستويات والمجالات التي يؤثر فيها سواء على المستوى البيئي في سعيه للحفاظ على البيئة وحمايتها، وعلى المستوى الاقتصادي من خلال محاربة الفقر والبطالة، وعلى المستوى الاجتماعي من خلال مكافحة التهميش الاجتماعي، وللوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال القادمة لا بد من تضافر الجهود والشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص.

الفصل الثالث:

المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الجزائر: إشكالية الدور

تعلب منظمات المجتمع المدني دورا مميزا والذي يعتبر دور فعال وبالغ الأهمية في تجسيد وبلورة طرق تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال المجالات المختلفة للتنمية المستدامة، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل المخصص بالمجتمع المدني وإشكالية دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مابين الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2015.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر

سيتم من خلال هذا المبحث معرفة واقع منظمات المجتمع المدني في الجزائر في الألفية الممتدة من 2010إلى غاية 2015 وكيفية عملها وعلاقتها بالدولة.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر

تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، كأن يكون ديمقراطيا أو تسلطيا أو شموليا، أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول، كالتحول نحو الديمقراطية، فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام.[1]

[1] منير مباركية، علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر.
تم تصفح الموقع يوم 217/04/30.
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-special-2011-dafatir/890-2013-05-12-14-06-13

أولا: نبذة عن المجتمع المدني في الجزائر

إن تشكل المجتمع المدني في الجزائر تعود إرهاصاته الى الفترة الاستعمارية، رغم صعوبة تسميته بذلك على أساس خصوصية المرحلة التي تميزت بسيطرة الاستعمار الفرنسي في مختلف الميادين وبسط سلطته القمعية على جميع نشاطات الحركة الوطنية.

بعد الاستقلال ونتيجة تبني النظام السياسي فلسفة الحزب الواحد انعكس ذلك سلبا على تنظيمات المجتمع المدني، هده الفلسفة التي تعطي الأولوية للحزب الحاكم وكل ما يدور في فلكه، هو ما جعل عديد التنظيمات تلجأ للعمل السري كجمعية القيم التي رفض النظام الترخيص لها بالنشاط رغم طابعها الديني الدعوي، فكان مصير المجتمع المدني في الفترة الأحادية التهميش والإقصاء وعدم الاعتراف به كشريك أساسي في عملية البناء السياسي والتنموي لدولة ما بعد الاستقلال.

حيث يعتبر دستور 1989 الذي جاء نتيجة مظاهرات واحتجاجات جماهيرية عارمة عرفت بمظاهرات 5 من أكتوبر 1988، وسقط جراءها المئات من الشباب الساخط من سياسية التقشف وتداعياتها السلبية على مستوى معشية المواطن الجزائري، اعتبرها كثير من المتتبعين بمثابة "ربيع جزائري" سبق "الربيع العربي"، وفي هذه المرحلة أقر الدستور لأول مرة بحق إنشاء الجمعيات ومختلف تنظيمات المجتمع المدني وأعطى حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها، وحق العمل النقابي والعمل الجمعوي وغيرها من الامتيازات التي توفرها الديمقراطية الناشئة في الجزائر.[1]

[1] عمراني كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن.**
تم تصفح الموقع يوم 2017/04/30.
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-16-ssh/2052-2014-09-17-10-41-26.html

وفي الألفية الثالثة ومع هبوب رياح الربيع العربي وإنتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية، في هذه المرحلة تم تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة على نشاطها ومواردها المالية وعلاقتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر بالرغم منم التعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013، إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتية.[1]

ثانيا: المنظمات المشكلة للمجتمع المدني الجزائري

من أهم المنظمات والجمعيات والاتحادات التي تتشكل من خلالها منظمات المجتمع المدني في الجزائر نذكر أهمها:[2]

- منظمات حقوق الإنسان: حيث تحظى هذه المنظمات باهتمام ثلاث فئات نخبوية تتمثل في: فئة الحامين، فئة الأطباء وفئة الجامعيين.
- المنظمات والاتحادات الطلابية: والتي تسعى منذ نشأتها إلى تدريب وتشجيع المناضلين في العمل الجمعوي، والتي تتمثل في أغلب التنظيمات الطلابية الناشطة في مختلف الجامعات الجزائرية.
- المنظمات النسائية: وذلك من خلال أن المرأة الجزائرية استطاعت أن تحتل مناصب رائدة في مختلف المجالات الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية.
- منظمات الأسرة الثورية: والتي تتضمن هذه المنظمات:

أ- المنظمة الوطنية للمجاهدين.

ب- التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء.

[1] جهيدة شاوش اخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر. (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع)، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية العوم الانسانية والاجتماعية، تخصص: علم اجتماع التنمية، 2015، ص117.

[2] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص ص128-130.

ت- المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء.

ث- اتحاد ابناء الشهداء.

ج- اتحاد ابناء المجاهدين.

- الجمعيات والمنظمات المحلية: والمتمثلة في النقابات العمالية والأحزاب... الخ.

ثالثا: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر نذكر منها:

- قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني حيث تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.
- تعد الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني وذلك من خلال أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري تفتقد القدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف والقيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها.
- التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض منظمات المجتمع المدني حيث أن للدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات منظمات المجتمع المدني والتأثير على قراراتها المصيرية، والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع

المدني والإبقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد ومصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني، فالنظام السياسي الجزائري على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى، يشهد أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة.[1]

نجد أن علاقة تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالدولة تتسم بطابع الهيمنة والسيطرة لصالح هذه الأخيرة في مقابل تبعية الأولى، حيث يشكل موقف معظم منظمات المجتمع المدني سندا لموقف السلطة في مختلف الرهانات والاستحقاقات.

المطلب الثاني: معوقات المجتمع المدني في الجزائر

هناك عدة تحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر وتحد من من مساهمتها بالقيام بدورها على أحسن، ومن أهم هذه العوائق والتحديات نذكر:[2]

- بالرغم من كبر حجم منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلا أنه يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المنظمات في الواقع الاجتماعي.
- ضعف استقلال منظمات المجتمع المدني والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر.
- ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني، حيث أغلب هذه المنظمات تعتمد على الدولة ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل، وتعجز عن ايجاد أطر تنظيمية للاستقلال المادي

[1] منير مباركية، **علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر**.
تم تصفح الموقع يوم 217/04/30.
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-special-2011-dafatir/890-2013-05-12-14-06-13

[2] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص134.

وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة من أجل الحصول على حصتها من المساعدة والدعم.

- ينعكس ضعف الاستقطاب على مستوى التمثيل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، وهو ما نلمسه مثلا؛ في عجز هذه المنظمات عن تأطير الحركات الاحتجاجية.
- يتميز المجتمع المدني في الجزائر بضعف الديمقراطية داخل منظماته، حيث تعمل هذه المنظمات تحت قيادة أفراد بعينهم لمدة سنوات وعقود، (كما هو حال النظام) حيث لا يتم فيها التداول على السلطة.
- عدم ممارسة منظمات المجتمع المدني لأبجديات الديمقراطية من خلال النقاش الحر واحترام الرأي الآخر والتنوع والاختلاف، حيث لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في ظل غياب الديمقراطية، وذلك انطلاقا من أن الديمقراطية تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطات، ووجود استقلالية بين السلطات الثلاث: السلطة القضائية، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والتداول الديمقراطي على الحكم أمر لا يزال بعيد المنال.
- إشكالية التمويل ونقص المقرات وضيقها وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية للعمل الجمعوي.
- توتر العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة وانعدام الثقة بين الطرفين خاصة بين الحكومة والجمعيات التي تحافظ على استقلاليتها أمام تدخل أجهزة الدولة.
- فرض قيود على الجمعيات من خلال إجبارهم على تقديم طلبات بالأعمال الخيرية والتطوعية وإذ لم تحصل على إذن مسبق أو رخصة فلا يمكنها القيام بذلك.

نقص الكفاءة التنظيمية، وخاصة إفتقاد جل منظمات المجتمع المدني للتكوين المتخصص في التسيير الإداري والمحاسبة وتخطيط البرامج.[1]

[1] فاطمة بن يحي، **واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري**. الجزائر، جامعة الوادي: مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد11، 2013، ص8.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر في الفترة ما بين 2010 و2015، ودراسة أهم المعوقات التي تواجهها وشروط وآليات وسبل المجتمع المدني لتفعيل التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: جهود الجزائر في التنمية المستدامة.

اعتمدت الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2014 على جهود قصد تحقيق التنمية المستدامة والتي تمثلت في برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014.

في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية وأصدر بيانا والمتمحور حول ما يلي:[1]

- يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج، حيث يشتمل شقين: الأول؛ استكمال المشاريع الكبرى التي يتم في انجازها على الخصوص والتي تمثلت في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، والثانية إطلاق مشاريع جديدة.
- يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 بالمائة من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:
- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. المنعقد في 24 ماي 2010.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي.
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر التي في طور الإنجاز.
- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والإتصال.
- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه.
- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية بحوالي 300 مليار دج.
- أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

- وخصص برنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

من خلال جهود التنمية المستدامة التي قدمتها الجزائر في برنامج الاستمارات العمومية 2010-2014 توصلت هذه الجود إلى التركيز على تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة في الجزائر والتي تمثلت في:[1]

- تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية البشرية.
- دعم النمو الاقتصادي المستدام.
- تحديث الخدمة العمومية وتقريبها من المواطن.
- تطوير المنشآت القاعدية.
- الحفاظ على البيئة وضرورة الاهتمام بها وحمايتها.

[1] عياش بلعاطل، **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الانمائية للألفية في الجزائر.** (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، الجزائر، جامعة فرحات عباس بسطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، 2011، ص86.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

بالرغم من أن الجزائر سعت في تحقيق التنمية المستدامة في الألفية الممتدة من 2010 إلى 2015 إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل والبرامج معينة بتنظيمات قانونية وإجراءات اقتصادية بقصد الحفاظ على الموارد المتاحة التي تكفل حق الأجيال اللاحقة واستعمالها بالكيفية العقلانية الرشيدة لتفل القضايا التي تشغل الرأي العام من فقر وتلوث... إلا أنها تواجه في دورها في تحقيق التنمية المستدامة العديد من الثغرات والنقائص التي تعيق مسار التنمية المستدامة، وتتمثل هذه المشاكل أو التحديات فيما يلي:[1]

- **معوقات سياسية:** رغم ما تبذله الجزائر من مجهودات سياسية إلا أنها لا تزال توجه مجموعة من المشاكل والمعوقات في سعيها إلى الوصول إلى حكم راشد بغرض تحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال:
- ضعف الديمقراطية.
- حداثة المجتمع المدني وعدم مشاركته ومساهمته في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.
- تهميش دور المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقة في عملية التنمية المستدامة يعد عائقا مهما من عوائق التنمية.

[1] بوزيد سايح، **دور الحكم الراش في تحقيق التنمية المستدامة.** (رسالة مقدمةضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، الجزائر، جامعة تلمسان: كلية العلومالاقتصاديةوعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاد التنمية، 2013، ص441.

- **معوقات اجتماعية:** تتمثل المعوقات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر فيما يلي:[1]

- مشكلة الفقر التي تعد من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر.

- البطالة التي تعد عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مع ضعف اليد العاملة المؤهلة.

- عدم توفير شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل من أجل ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.

- انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

- **المعوقات الاقتصادية:** تتمثل أهم المعوقات الاقتصادية في:

- أزمة الأمن الغذائي في الجزائر، حيث لها اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض الإكتفاء الذاتي في الكثير من المنتجات الزراعية.

- الظروف الاقتصادية غير المواتية والأزمات المالية الحادة والطارئة.

- تذبذب معدلات النمو نظرا إلى ارتباطها بتقلبات أسعار النفط.

- الآثار السلبية للعولمة التي تحد من مسار التنمية المستدامة، مثل: فرض السياسة الغربية.

[1] سامية دبابش، **التنمية المستدامة في الجزائر.** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، الجزائرن، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسمالعلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، 2013، ص130.

- **معوقات بيئية:** تعد المعوقات البيئية من أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال:[1]
- مشكلة التلوث بشكل كبير ومتزايد نتيجة لارتفاع النمو السكاني.
- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية.
- الجزائر تملك ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي الأمر الذي أثر في النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة.
- ضعف برنامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف، ذلك من خلال معاناة محطات إعادة تطهير المياه من عدة مشاكل من خلال سوء الاستغلال.
- سوء التهيئة العمرانية المنجزة، من خلال عدم مراعاة المقاييس للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي والمساحات الخضراء.

وفيما سبق من طرح لأهم التحديات والمشاكل التي تعيق الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة والتي كانت على المستوى السياسي، على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي حيث يمكننا طرح أهم التحديات والتي تتمثل في آثار العولمة التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وكذلك ظاهرة الفساد بجميع أنواعه الذي يقف أمام الجهود

[1] خديجة عصماني، الغالية عمومن، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر.** (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية)، الجزائر: جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، 2013، ص30.

الرامية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وظاهرة التلوث البيئي التي تعد من أهم المعيقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: شروط وسبل وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

لكي تقوم منظمات المجتمع المدني في الجزائر في المساهمة لتفعيل التنمية المستدامة واستمرار الفعالية لابد من شروط يجب توفرها، وآليات للأخذ بها، وسبل لتطويرها.[1]

أولا: أهم الشروط:

أ- **الشروط السياسية والقانونية:** حيث لابد من وجود نظام سياسي ديمقراطي يقوم عى أساس التعددية السياسية والمدنية، وضمان وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الإطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير.

ب- **الشروط الاقتصادية:** تتوقف فعالية المجتمع المدني واستقلاليته على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع، من خلال وجود نظام اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع المدني والدولة، وخلق قطاع خاص

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر.** (مذكرة مقدمة انيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011، ص80.

يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن المشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توفير تمويل معقول لمنظمات المجتمع المدني، لأن المجتمع المدني بدون تمويل لا يمكنه الحديث عن توجهات استراتيجية تطرح بدائل للسياسات.

ت- **الشروط الاجتماعية:** وتتمثل في إشباع رغبات الأفراد وتحقيق إحتياجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي مما يؤدي للمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية.

ثانيا: الآليات: هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني في لدفع بعجلة التنمية المستدامة:[1]

- تأسيس منبر للجوار المجتمعي؛ حيث يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية لوجود عملية التنسيق، وحتى الدولية.
- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة، لتحفيز اهتمامها بمنظمات المجتمع المدني ونشر ثقافة المدنية، وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم.
- إثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا منظمات المجتمع المدني.
- احترام مبدأ الشفافية والحكومة داخل منظمات المجتمع المدني.
- المصداقية والمحاسبة، واللتان يعتبران من أهم الآليات التي يجب الأخذ بهاو اتباعها.

[1] المرجع نفسه. ص82.

- التوجه إلى تحقيق الصالح العام.

ثالثا: سبل تنمية دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

تتمثل أهم منظمات المجتمع المدني التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:[1]

1- **دور الأسرة:** تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة و ماهية مخاطرها على المجتمع و ذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب و الأم حال الاهتمام بالنظافة و الاستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل أو الحد من تأثير استخدام الفرد السيئ للبيئة و الهدف هو إضافة عضو نافع يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله.

2- **دور المؤسسات التعليمة:** يعتبر دور المؤسسات التعليمية دور مكمل لدور الأسرة في الإرتقاء بسلوك الطفل في المدرسة، حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي، ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة.

3- دور العمال والنقابات العالمية: وذلك من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة، والتي قد تسبب لهم الأمراض وهنا تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة وتحقيق المناخ الجيد للعمل.

---

[1] محمد رقامي، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**. مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد2، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، 2013، ص43.

دور الإعلام: تلعب مؤسسات الإعلام بمختلف أنواعها وبمختلف مجالاتها بدور فعال في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك من خلال أن نجاح التنمية المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وكذلك إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية ونشر الوعي البيئي وهذا هو الدور الفعال التي تقوم به أجهزة الإعلام في المساهمة بدورها في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص45.

خلاصة:

من خلال إشكالية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وفعاليته في شتى المجالات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، يبرز الدور الفعال الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ويبرز واقع المجتمع المدني وكيفية عمل منظماته في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بالرغم من التحديات التي يواجهها في أداء وظائفه على أكمل وجه، ومن هذا يتبين كيفية تفعيل الدور من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال تناولنا لهذه الدراسة، وما يملكه موضوع بحثنا من أهمية والتي تشغل حيزا كبيرا في المحافل الدولية حول مصير الكرة الأرضية، وذلك من خلال ضرورة إشراك أطراف أكثر فاعلية لإيجاد حلول للمشاكل، حيث يعتبر المجتمع المدني هو القطاع الثالث إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص.

وكما سبق في دراسة الموضوع فإن المجتمع المدني هو أحد الفواعل الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، وكما لاحظنا في المجتمع المدني العالمي من خلال ممارساته المختلفة في مساهمته لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في المؤتمرات العالمية بدءا بمؤتمر استكهولم سنة 1972، مرورا إلى مؤتمر ري ودي جانيرو سنة 1992، وصولا إلى مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002، إلى غاية مؤتمر قمة المناخ بكوبن هاغن سنة 2010، وهاته الجهود تهدف في مقدمتها المحافظة على البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

حيث في الجزائر كانت أهم الدوافع التي أدت بالمجتمع المدني بالتدخل ولعب دوره الفعال هي المشاكل التي أغلبها ما تنجم عن البيئة والتي تتمثل في التلوث بمختلف أشكاله وأنواعه وكذلك ظاهرة النفايات، حيث هنا يتمثل دور المجتمع المدني من خلال حملات التوعية والتحسيس والأعمال الطوعية والميدانية.

نستنتج من خلال دراسة موضوعنا أن هناك دور هام وفعال للمجتمع المدني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتمثل فعاليته في مختلف المستويات والمجالات، ففعالية المجتمع المدني على المستوى البيئي تهدف للحفاظ على البيئة وكيفية تطويرها وحمايتها، وعلى المستوى الاجتماعي في سعي منظمات المجتمع المدني في القضاء على التهميش ومحاولة القضاء على ظاهرة البطالة، وعلى المستوى الاقتصادي فيتمثل دوره في كيفية القضاء على الفقر ومحاربته.

ويبقى المجتمع المدني في الجزائر يعاني من مشاكل عدة وتضييق من طرف السلطة ونقص الخبرة نتيجة عزوف أفراد المجتمع عن الانخراط في النشاط الجمعوي

بسبب انشغالاتهم بمشاكل حياتهم اليومية وعدم اتساع الوقت للانخراط والانضمام للعمل الجمعوي.

نتوصل في نهاية دراستنا إلى أن تحقيق التنمية المستامة يتطلب تضافر الجهود، لأن تحقيق التنمية المستدامة ليست بمسؤولية المجتمع المدني وحده بل إشراك الدولة والقطاع الخاص وأفراد المجتمع بصفة عامة بغرض الوصول إلى حياة أفضل.

✓ **اقتراحات وتوصيات**

- اعتماد منظمات المجتمع المدني شريك مع الحكومة في رسم السياسات وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- ضمان استقلالية المجتمع المدني في القيام بممارسة دوره الفعال.
- توفير الوسائل المادية الضرورية للمجتمع المدني.
- تطوير قدرات الجمعيات بمختلف أنواعها التي تسعى في مقدمتها إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- النظر في النمط التمويلي الصادر من طرف الدولة واستبداله بنمط الاستثمار لضمان تعدد الموارد.
- التركيز على مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لحوكمة التسيير.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- ادواردز مايكل، **المجتمع المدني النظرية والممارسة.** ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015.

2- برواري محمد احمد، **دور منظمات المجتمع المدني في التنتمية الاجتماعية.** منظمة هاريكار غير الحكومية، 2007.

3- بشارة عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي.** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000.

4- بن احمد الزهراني معجب معجب، **التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية.** عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016.

5-خشيب جلال، **الدولة والمجتمع المدني... حدود التأثير والتأثر.** الجزائر: مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 2016.

6- ديب كمال، **أساسيات التنمية المستدامة.** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2015.

7- رومانو دوناتو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة.** سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2002.

8- الرياشي سليمان، **دراسات في التنمية العربية، واقع وافاق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

9- زرواتي رشيد، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية.** الجزائر: دار الهدى، 2007.

10- سردار عبد الرحمان سيف، **التنمية المستدامة.** عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.

11- شعبان الحسين، **نواقد والغام المجتمع المدني**. بيروت: دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، 2009.

12- غانم أمجد، **الشركات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية.** فلسطين: شركة النخبة للإستشارات الإدارية، 2009.

13- غربي محمد، **التحولات السياسية إشكالية التنمية.** بيروت: ابن نديم، 2014.

14- قرنفل حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية، اقصاء ام تكامل؟.** بيروت: دار افريقيا الشرق، 2000.

15- هادي احمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الامم المتحدة.** عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2015.

16- هاشم حنان عبد الخضر، **سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق.** العراق: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، د.س.ن.

17- ويارد هوارد، **المجتمع المدني(النموذج الامريكي والتنمية في العالم الثالث).** ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرف والثقافة العالمية، 2007.

ب- الرسائل والأطروحات:

1-اخوان جهيدة شاوش، واقع المجتمع المدني في الجزائر. (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع)، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية العوم الانسانية والاجتماعية، تخصص: علم اجتماع التنمية، 2015.

2- حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة.** (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الحقوق)، الجزائر: جامعة بسكرة،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2013/2012.

3-زوبيري عبد الله، **النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر.** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر3: 2013/2012.

4- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية.** (رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية)، الجزائر: جامعة تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: إقتصاد التنمية، 2013.

5- صلاح محمد، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الإستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية.** (أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية)، الجزائر، جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك، 2015.

6- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة.** (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية)، الجزائر،جامعة فرحات عباس بسطيف: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

7- بلعاطل عياش، **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الانمائية للألفية في الجزائر.** (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، الجزائر، جامعة فرحات عباس بسطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، 2011.

8- بن إبراهيم سارة، **الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، الجزائر: جامعة بسكرة، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، 2015/2014.

9-الحوسني خالد جاسم إبراهيم حسن، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة.** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013.

10- دبابش سامية، **التنمية المستدامة في الجزائر.** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، الجزائرن، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسمالعلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، 2013.

11- عبد اللاوي عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر.** (مذكرة مقدمة انيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج)، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية،2011.

12- عصماني خديجة، الغالية عمومن، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر.** (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية)، الجزائر: جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، 2013.

13- فتحي حنيش، **التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة.** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم علوم التسيير، 2013/2012.

14- قاسيمي آسيا، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة(مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية).** بطاقة مشاركة في أشغال الملتقى الدولي الثاني، تونس: الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والأجتماعية والإقتصادية، يومي 27/26 أفريل 2012.

15- لمزواد صباح، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة.** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري)، الجزائر: كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008.

16- نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر.** (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، الجزائر: جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

ت- المجلات والدوريات:

1- بليوز الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد15، 2006.

2- بن يحي فاطمة، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. الجزائر، جامعة الوادي: **مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية**، العدد11.

3- رقامي محمد، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.** مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد2، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي، 2013.

4- صوفي عبد الرحمان عثمان، محمود محمود عرفان، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية. عمان: **مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية.**

5- ماجدة شاكر، الدولة والمجتمع المدني. جامعة بغداد: مجلة كلية الآداب، العدد96.

ث- الندوات والمؤتمرات

1- بن حسان حكيم، دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة. (مداخلة بعنوان: المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة)، الجزائر: جامعة محمد بوقرة ببومرداس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 15/14 نوفمبر 2016.

2- بودخدخ كريم، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.** (ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول)، الجزائر: جامعة جيجل، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 21/20نوفمبر 2011.

3- بن طيب خديجة هديات وبنوت لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة. (ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستدامية للموارد المتاحة)، الجزائر: جامعة سطيف، 8/7 أفريل 2008.

4- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. المنعقد في 24 ماي 2010.

5- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك. الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.

6- المجلس الأعلى للتعليم، **التنمية المستدامة؛ ندوة حول رؤية قطر للتنمية المستدامة2030.** قطر:2008.

ج- مقلات الأنترنت

1- أبو رمضان محسن، **دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر.** تم تصفح الموقع يوم 2017/04/22.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=112490

2- عمراني كربوسة، **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن.**
تم تصفح الموقع يوم 2017/04/30.

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-16-ssh/2052-2014-09-17-10-41-26.html

3- مباركية منير، علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر.
تم تصفح الموقع يوم 217/04/30.
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-special-2011-dafatir/890-2013-05-12-14-06-13

4- محمد فوزي، **المشاركة بين القطاعين بوابة للتنمية المستدامة.** تم تصفح الموقع يوم 2017/04/20.
http://www.al-sharq.com/news/details/383803

المحتويات	الصفحة
شكر	
إهداء	
مقدمة	6-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المستدامة	
المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني	8
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني وأركانه	8
المطلب الثاني: تطور مفهوم المجتمع المدني	11
المطلب الثالث: خصائص ووظائف المجتمع المدني	14
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	**17**
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	17
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة	20
المطلب الثالث: خصائص وأهداف التنمية المستدامة	21
الفصل الثاني: فعالية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة	
المبحث الأول: فعالية المجتمع المدني على المستوى البيئي، الاقتصادي والاجتماعي	**27**
المطلب الأول: فعالية المجتمع المدني على المستوى البيئي	27
المطلب الثاني: فعالية المجتمع المدني على المستوى الاقتصادي	30
المطلب الثالث: فعالية المجتمع المدني على المستوى الاجتماعي	33
المبحث الثاني: الشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص	**36**
المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة	36
المطلب الثاني: العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع العام	38

الفصل الثالث: المجتمع المدني والتنمية المستدامة في الجزائر: إشكالية الدور	
المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر	**45**
المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر	45
المطلب الثاني: معوقات المجتمع المدني في الجزائر	49
المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	**51**
المطلب الأول: جهود الجزائر في التنمية المستدامة	51
المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة	54
المطلب الثالث: شروط وآليات وسبل تفعيل دور المجتمع المـــدني في تحقيق التنمية المستدامة	57
خاتمة	**61**
قائمة المراجع	**65**

الملخص

تعددت المفاهيم المتعلقة بجوانب الموضوع والتي تتمثل في مفهومي المجتمع المدني والتنمية المستدامة، ذلك من خلال الدراسة للمفهومين وكيفية التطور حيث اختلفت وجهات النظر وزوايا الرؤى للمهتمين بهذا المجال، ويبرز في هذا التحليل المفاهيمي والنظري للمفهومين ومعرفة كيفية الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

حيث نتوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة، من خلال الدور الفعال الذي يقوم به المجتمع المدني في سعي منظماته إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال فعاليته على مختلف المستويات والمجالات التي يؤثر فيها سواء على المستوى البيئي في سعيه للحفاظ على البيئة وحمايتها، وعلى المستوى الاقتصادي من خلال محاربة الفقر والبطالة، وعلى المستوى الاجتماعي من خلال مكافحة التهميش الاجتماعي، وللوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال القادمة لا بد من تضافر الجهود والشراكة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص.

وكذلك من خلال إشكالية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وفعاليته في شتى المجالات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، يبرز الدور الفعال الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ويبرز واقع المجتمع المدني وكيفية عمل منظماته في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بالرغم من التحديات التي يواجهها في أداء وظائفه على أكمل وجه، ومن هذا يتبين كيفية تفعيل الدور من أجل تحقيق تنمية مستدامة.